# الحرب الاقتصادية تستكمل فصول الحرب الأهلية
## والجوع يطرق أبواب الشعب اللبناني

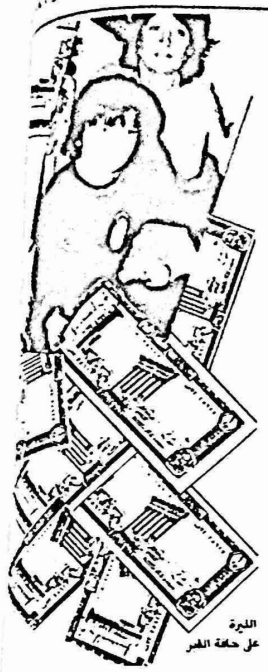


حصدت الحرب الداخلية الدائرة في لبنان، حتى الان، ارواح عشرات الالاف من اللبنانيين. وقد هيأت، هذه الحرب التي مضى على اندلاعها ١١ عاما، الظروف لانفجار ازمة اخرى، ستهدد في حال انفجارها، مجمل التركيبة الطبقية في لبنان.

### مظاهر الأزمة

تتفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان اكثر فاكثر، وبدات ملامحها بتفشي حالة المجاعة الجزئية بين اوساط مئات الالاف من الفقراء اللبنانيين. ويهدد الجوع كذلك مئات الالاف اللبنانيين من مهجري الحروب الصغيرة الذين يعيشون داخل "احزمة البؤس" المنتشرة في طول لبنان وعرضه.

ومن مظاهر الازمة: تدهور سعر الليرة اللبنانية وهبوط قيم الاملاك وتآكل المدخرات وتوسع البطالة وتراجع الانتاج في القطاعين الخاص والعام على السواء.

النساء اللبنانيات اثناء احدى تظاهراتهن الاحتجاجية ضد الفقر والجوع!

ويلاحظ المراقبون، ان مؤسسات الحكومة اللبنانية، عاجزة عن فعل اى شيء لوقف التدهور الحاصل. ناهيك ان العديد من الوزارات، تخطط لتعميق "نهج الافقار والتجويع"! فوزارة الاقتصاد، تبحث في زيادة اسعار السكر والرز والقمح وبعض المواد الاستهلاكية الاساسية. ومؤسسة الكهرباء تعد لاحداث زيادة قد تصل الى ١٢٥ بالمئة حسب التعرفة. كما وتعتزم الحكومة، رفع الدعم عن المحروقات، ويسعى بعض ممثلي اصحاب الاملاك وتجار العقار والابنية في مجلس النواب اللبناني لتمرير مشروع قانون جديد للايجارات ليضاعف من ازمة السكن.

### الهجوم المضاعف على العمل المأجور

من ناحية ثانية، فقد سجلت سنة ١٩٨٥ تدهورا حادا، في القوة الشرائية للاجور الفعلية للعاملين، وقد انخفض الاجر الفعلي خلال عام واحد بنسبة لا تقل عن ٤٠ بالمئة، كنتيجة لارتفاع معدلات التضخم السنوية الى نسبة غير مالوفة وصلت نحو ٧٠ بالمئة بين كانون الاول ١٩٨٤ وكانون الاول ١٩٨٥.

اما القيمة الشرائية للليرة اللبنانية فقد اصبحت في عام ١٩٨٥، لا تعادل سوى عشرة قروش من قيمة الليرة في عام ١٩٧٤.

وليس التضخم وحده الذى يضغط على اوضاع العاملين اللبنانيين المعيشية فقط، بل هناك كذلك المؤسسات والشركات الكبيرة والمتوسطة، على حد سواء، التي لا تتقيد بالحد الادنى الرسمي للاجور.

كما ارتفعت خلال العام الحالي، اعداد العمال الذين لا يعطون حسب القانون، اى المسجلون في "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي". وقد بلغت نسبة هؤلاء العمال، والذين يسمونهم في لبنان بـ"المكتومين" (اى اولئك الذين ليس لهم جنسية بعد) اكثر من ٥٠ بالمئة. وهذا الامر، يعني ببساطة، حرمان هذه الفئة من تعويضات لا تقل عن ١٥ بالمئة من قيمة اجورهم الرسمية.

وبالاضافة الى ذلك، فقد زادت نسبة البطالة، والعاطلين عن العمل، عن ٢٥ بالمئة من اجمالي قوة العمل في لبنان.

وفي القطاع الصناعي، على سبيل المثال، ذكر تقرير غرفة الصناعة والتجارة في بيروت، ان اجمالي عدد الاجراء لم يتجاوز ٦٠ الف عامل عام ١٩٨٥، بالمقارنة مع ١٥٠ الف عامل عشية الحرب الاهلية في عام ١٩٧٤.

### الدولار: بندقية جديدة للقتل!

ان الحرب الاهلية في لبنان لم تقتصر على فوهات المدافع وراجمات الصواريخ، بل ذهبت الى حد المساومة اليومية على لقمة عيش المواطنين، الامر الذى جعلهم امام كوارث حقيقية. ويلعب الدولار الامريكي، في هذه الكوارث، دور البطل غير المتوج بعد!

فالارتفاعات في اسعار الدولار الامريكي والعملات الاجنبية الاخرى يأتي على حساب الليرة اللبنانية ويساهم بالتالي في ادخال لبنان الى مرحلة الصفر.

وتفيد المعلومات، ان حرب الدولار تدخل في صميم خارطة الصراع السياسي في لبنان، ويعتبر من الاسلحة الفاتكة التي يستخدمها خصوم الاتفاق الثلاثي لاختراق، الحصار المفروض حولهم. ومن ابرز هؤلاء الرئيس اللبناني امين الجميل، الذى تتعاون معه مجموعة من كبار الرأسماليين، من امثال "روجيه تمرز".

ويصف بعض السياسيين اللبنانيين "تمرز" بانه من كبار الرأسماليين وبالتالي لا تهمه مصلحة اللبنانيين على الاطلاق. فموطنه الاصلي حقيبته الملأى باموال الشعب". ويعتبر "روجيه تمرز" من المقربين لرئيس الجمهورية "الجميل" ومن المرتبطين "بالرئيس" في السراء والضراء، كما ويعتبر بانه الصوت الاساسي عن قفزات الدولار!

و"تمرز" ينفخ في بوق الطائفية والمذهبية، ويدعو لاقامة تكتل مصرفي مسيحي في مقابل تكتل مصرفي اسلامي، ومن ابرز اقطابه رجل الاعمال رفيق الحريري.

وهكذا، فان الازمة الاقتصادية الخانقة كانت الامتداد للحرب في لبنان، واعباء، كل الحروب في لبنان، تقع في نهاية الامر، على كاهل فقرائه.

# ماذا ترك ماركوس وزوجته وراءهما لشعب الفلبين؟

نشرت صحيفة "هيرالد تريبون" الامريكية تقريرا تضمن افادات لعدد من الاشخاص الذين كانوا على صلة وثيقة بعائلة الديكتاتور المخلوع "فرديناند ماركوس" وبعض اعضاء من مجلس الشيوخ الامريكي، وقد تحدث هؤلاء الاشخاص عن الترف الاسطوري لعائلة ماركوس على الشكل التالي:

عينات من الاحذية باهظة الثمن التي كانت تستعملها "اميلدا" كما وجدت في احد اجنحة القصر.

قالت "بياتريك زوبل" وهي من هواة جمع التحف الفنية، وكانت صديقة لزوجة ماركوس "اميلدا":

"كانت اميلدا على استعداد لشراء مجوهرات، من احد المخازن بقيمة مليون دولار في الصباح، ولم تكن تتورع عن شراء تحف قديمة، من مخزن آخر، بقيمة مليوني دولار في مساء ذلك اليوم"

وقد عثرت قوات الحكومة الجديدة في الفلبين بعد اقتحامها لقصر ماركوس على كميات كبيرة من الفواتير مبعثرة في معظم غرف واجنحة القصر. ووجد من بينها ايصالا من دار ازياء "فالانتينو" الشهيرة بقيمة ١٠٧ الاف دولار وذلك ثمنا لفستان نوم، وستة فساتين اخرى من الحرير، لاستعمال "اميلدا"!

وجاء في شهادة السيناتور الديموقراطي "ستيفن سولارز" الذى قام بجولة يوم السبت الماضي، شملت القصر:

"شاهدت بام عيني ٣٠٠٠ زوج من الاحذية النسائية، ومئات الفساتين باهظة الثمن. وكانت جميعها مرتبة، وكانها معروضة في مخازن البيع!"

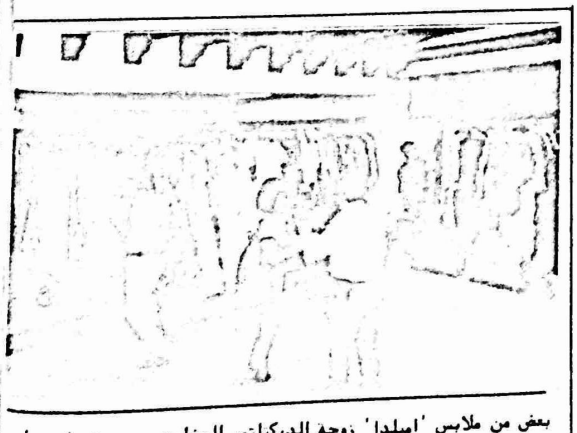
بعض من ملابس "اميلدا" زوجة الديكتاتور المخلوع، معروضة في جناح ارضي لقصر الرئاسة في مانيلا!

وفي جناح آخر من القصر، لوحظ وجود رفوف عليها حقائب غالية الثمن من صنع شركة "غوشي" الايطالية. وبجانبها رفوف اخرى موجود عليها (٦٨) زوجا من القفازات النسائية من مختلف الانواع!

ومن ناحية ثانية، كان نظام الاتصالات، داخل القصر، يعتمد على شيفرة خاصة، عند ذكر الديكتاتور او زوجته. فمثلا، كان يشار الى غرفة نوم ماركوس، بـ "غرفة الملك"، والى غرفة زوجته بـ "غرفة الملكة" وهكذا.

هذا، وقالت صحيفة "نيويورك تايمز" ان قيمة المجوهرات التي احضرتها عائلة ماركوس معها الى هاواى (منفى ماركوس) بلغت ١٠ ملايين دولار". وكان ماركوس قد احضر اغراض عائلته، على متن طائرتين امبركيتين خاصتين من طراز (سي ١٤٠).

واكدت وكالة المخابرات المركزية الامريكية ان ثروة وممتلكات الديكتاتور ماركوس تقدر باكثر من ٢ بليون دولار.